



جامعة بورسعيد
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

دور المراجع الداخلي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات والآثار الإيجابية المنعكسة
على أداء الشركات - (دراسة نظرية)

إعداد الباحث
محمد محسن عوض مقلد

إشراف

دكتورة
منى حسن البسيوني
مدرس المحاسبة والمراجعة

الأستاذ الدكتور
زين العابدين سعيد فارس
أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ بالكلية

- 2018 م -



**Port Said University
Faculty of Commerce
Accounting and Auditing**

The Role of The Internal Auditor to Activate The Principles of Corporate Governance And The Positive Effects Reflected on The Companies Performance

(Theoretical Study)

**Submitted By The Researcher
Mohammed Mohsen Awad Maklad**

Supervised By

**Prof . Dr.
Zein Alabedeen Fares
Professor of Financial Accounting
Emeritus**

**Dr.
Hasan Albasuny
Lecturer in Department of
Accounting and Auditing**

2018

المستخلص

استهدف البحث بصفة أساسية تبيان كيف أن دور المراجع الداخلي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات مما ينعكس إيجابياً على أداء الشركات ، وقد انتهج الباحث المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي ، وقد تم تقسيم البحث لمبحثين تناول المبحث الأول دور المراجع الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال المهام الإشرافية والرقابية حيث يقوم المراجع الداخلي بتحليل وتقييم الأنشطة الداخلية التي تقوم بها الشركة مع رفع التوصيات اللازمة لتحسين الضوابط الرقابية ومن ثم الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية وزيادة كفاءة الأداء . بينما تناول المبحث الثاني حوكمة الشركات وانعكاساتها على أداء الشركات .

وقد توصل الباحث لمجموعة من النتائج لعل من أهمها :

1. المراجع الداخلي تقديمه لخدمات التأكيد والاستشارات في مجال فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية يحد وتقلل من الأخطاء والاختلاسات والإهدار وسوء الاستخدام ، مما يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات .
2. المراجعين الداخليين يؤدون وظائف جوهرية لتحسين نظم الحوكمة كتقييم الأداء التشغيلي ، ومراجعة عملية إعداد التقارير المالية لضمان جودة وسلامة إنتاج معلومات مالية موثوق بها ومفيدة وشفافة لاتخاذ القرارات ذات الصلة ، ضمان المساءلة ، الوقاية واكتشاف وتصحيح الغش والأخطاء إن تلك الوظائف تعمل على تحسين نظم الحوكمة .
3. أن تفعيل مبادئ الحوكمة له آثار ايجابية على أداء الشركات لعل من أهمها :

أ. الحفاظ وحماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح . كما تحمي الحوكمة الشركات من المخاطر المحتملة .

ب. حوكمة الشركات تحد من إدارة الأرباح ومنع المتاجرة بالمعلومات الداخلية التي تسيطر عليها الإدارة مما يحد من عدم تماثل المعلومات وبما يقود إلى معاملة متساوية في الحصول على المعلومات المحاسبية .

ج. تنشيط سوق رأس المال .

د. ضمان حرية دور أصحاب المصالح وتطبيقاً عملياً لنظرية الوكالة .

هـ. تطبيق نظام المساءلة بالشركات مما يحد من النزعة الاستغلالية للإدارة .

وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات تتمثل في : ضرورة الزام الشركات المقيدة بالبورصات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وان تفعل وتدعم المراجعة الداخلية ، ونشر ثقافة الوعي المؤسسي بأهمية حوكمة الشركات ومبادئها والهدف منها ، وإعداد مقاييس أداء مالية وغير مالية كبطاقة الأداء المتوازن لقياس اثر فعالية حوكمة الشركات على أداء الشركات خاصة الأداء غير المالي .

Abstract

The research was mainly aimed , how the role of the internal auditor to activate the principles of corporate governance , which reflected positively on the performance of companies . The researcher has followed the scientific method both inductive and deductive . The research has been divided into two sections dealing with the role of the internal auditor in activating the principles of corporate governance through supervisory tasks The internal auditor analyzes and evaluates the internal activities carried out by the company, while making the necessary recommendations to improve the control controls and thus reduce fraudulent accounting practices and increase efficiency of performance . While the second topic dealt with corporate governance and its impact on the performance of companies . The researcher reached a number of results , perhaps the most important of which are :

1. Internal Auditor Providing assurance and consulting services in the field of examination and evaluation of internal control structure reduces and reduces errors, misappropriation, waste and misuse, which contributes to the activation of the principles of corporate governance .
2. Internal auditors perform essential functions to improve governance systems such as evaluating operational performance, reviewing financial reporting to ensure the quality and integrity of producing reliable, useful and transparent financial information for relevant decision-making, ensuring accountability, prevention, detection and correction of fraud and errors .
3. Activation of the principles of governance has positive effects on the performance of companies, perhaps the most important : maintain and protect the rights of stakeholders , corporate governance also protects companies from potential risks , corporate governance limits the management of profits and prevents the trading of internal information controlled by management, which limits information asymmetries and leads to equal treatment of access to accounting information . and activate the capital market , and ensure the free role of stakeholders and the practical application of the Agency's theory and implement a corporate accountability system that limits the management's exploitative approach .

The researcher recommended a set of recommendations : it is necessity of obligating listed companies to implement the principles of corporate governance , to do and support internal auditing , and to spread a culture of institutional awareness of the importance of corporate governance and its principles.

مفاهيم عنوان البحث (الكلمات المفتاحية) :

- أ. الدور المراجع الداخلي : يقصد به المهام الوظيفية الحالية التي يقوم بها المراجع الداخلي أثناء تأديه وظيفته وفقاً لمعايير الممارسة المهنية وفي ظل ما جاء بميثاق المراجعة الداخلية المعتمد من مجلس الإدارة .
- ب. المراجع الداخلي : هو ذلك الشخص المؤهل علمياً ومهنياً ويعمل في ظل إرشاد وتوجيهات الإصدارات المهنية سواء كان حاصلاً على زمالة مهنية أو ملتزماً بتطبيق معايير الممارسة المهنية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين .
- ج. تفعيل مبادئ حوكمة الشركات : يقصد بها لأغراض البحث التطبيق الصحيح لمبادئ حوكمة الشركات .
- د. مبادئ حوكمة الشركات : هي المبادئ الستة التي صدرت عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الدولية والتي تهدف في خلاصتها لحماية كافة الأطراف اصحاب المصالح بالشركات .
- هـ. آثار ايجابية منعكسة على أداء الشركات : يقصد بها تلك النتائج التي ترغبها الشركات الناجمة من تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والتي تتمثل على سبيل المثال وليس الحصر الإستقرار المالي ، وجذب الإستثمارات وغيرها .

The Search Title Objective (Key Words) :

- a. **The Role of Internal Auditor** : it means the current functions of the internal auditor in the performance of his job in accordance with the standards of professional practice and in accordance with the Internal Audit Charter approved by the Board of Directors.
- b. **The Internal Auditor** : This person is scientifically and professionally qualified and works under the direction and guidance of professional publications whether he has a professional fellowship or is committed to applying the professional practice standards .
- c. **Activating the principles of corporate governance** : For the purpose of research, the proper application of the principles of corporate governance.
- d. **The principles of corporate governance** are the six principles of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) aimed at protecting all stakeholders.
- e. **Positive effects reflected on the performance of companies:** These are the results desired by the companies resulting from the activation of the principles of corporate governance, which is for example, not limited to financial stability, attracting investment and others .

أولاً - مقدمة البحث :

يؤدي الفساد إلى تقويض ثقة الشعوب في الحكومات وزعزعت أسواق رأس المال وانهيار الشركات ، لذا فللفساد ضريبة أثارها مدمرة على الاقتصاد القومي ككل خاصة حين تستطيع الأسواق العالمية الحرة أن تغير اتجاه الإستثمارات وتدفق رؤوس الأموال نتيجة فقدان الثقة في بعض الأسواق ، وبسبب نفشي الفساد المؤسسي (فساد الإدارة) يؤثر الفساد على جميع أنواع وأحجام شركات الأعمال بدءاً من الشركات العالمية حتى المتوسطة والصغيرة بدرجات متفاوتة طبقاً لقدرة كل منها على التعامل مع أثاره من خلال إدارة المخاطر أداة حوكمة الشركات ، ومن ناحية أخرى بزغت حوكمة الشركات كأحد التداعيات الإيجابية لنظرية الوكالة للحد من الفساد المالي والإداري والمحاسبي والعمل على حماية حقوق الأطراف اصحاب المصالح بالشركات .

وتأكيداً على آثار الفساد السلبية ، فقد أكد (جون ، سليفان ، 2009م) بأن وضع أسس قوية لحوكمة الشركات "Corporate Governance" هو أحد الطرق لمجابهة الفساد بأنواعه الإداري والأخلاقي والمحاسبي بالشركات . وحوكمة الشركات ليست كأداة لزيادة الكفاءة وتحسين فرص الحصول على رأس المال وتأمين الحفاظ عليه بل أيضاً كأداة فعالة لمكافحة الفساد كما تساهم ممارسات الحوكمة في القضاء على الرشاوى والمحسوبيات وعلى مستوى صنع القرار، أيضاً تسهم الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة بحيث يتضح بشكل جلي كيف تتم صناعة القرار

هذا وقد أشارت دراسة (ذكى ، احمد ، 2010م) إلي أن وظيفة المراجعة الداخلية تمثل أحد آليات حوكمة الشركات ، حيث تساهم في اعداد القوائم المالية وذلك من خلال المهام الإشرافية والرقابية حيث يقوم المراجعين الداخليين بتحليل وتقييم الأنشطة الداخلية التي تقوم بها الشركة مع رفع التوصيات اللازمة لتحسين الضوابط الرقابية ومن ثم الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية وزيادة كفاءة الأداء .

ثانياً - مشكلة البحث :

كون المراجع الداخلي يعد أحد أهم آليات الحوكمة ، فإن دوره الفعال يترتب عليه التحقق من تطبيق مبادئ الحوكمة الأمر الذى ينعكس إيجابياً على القيمة المضافة للشركات حيث يلعب المراجع الداخلي دوراً في الحد من أو التخفيف من حدة تعارض المصالح والتي هي من مسببات نشأة حوكمة الشركات وأثر ذلك إيجابياً على الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات ، وتقديم تأكيدات واستشارات في مجال فحص وتقييم فعالية بيئة الرقابة ، وتقييم السلوك الإنساني للموارد البشرية خاصة المدراء ، وتقييم الماضي والحاضر والمستقبل للشركة ، والمساهمة في ضمان وسلامة نظام المعلومات الإداري والمحاسبي تلك على سبيل المثال الأدوار التي يجب أن يؤديها المراجع الداخلي بإحتراف مما يساهم في تحسين ممارسات الحوكمة وأثر ذلك كانعكاسات ايجابية على أداء الشركات . ويمكن للباحث صياغة مشكلة البحث فى التساؤل البحثى التالي : كيف لدور المراجع الداخلى أن يفعل مبادئ حوكمة الشركات مما ينعكس هذا التفعيل على أداء الشركات ؟

ثالثاً - أهداف البحث :

يهدف البحث بصفة أساسية الوقوف على دور المراجع الداخلي بحوكمة الشركات لتفعيل مبادئ الحوكمة مما ينعكس إيجابياً على أداء الشركات . ومن ثم ينبثق عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية :

1. كيف يؤدي المراجع الداخلي دوره ليفعل مبادئ حوكمة الشركات ؟
2. ما هي الآثار الإيجابية على أداء الشركات من تفعيل مبادئ حوكمة الشركات ؟

رابعاً - مفاهيم عنوان البحث :

في ضوء عنوان البحث ومشكلته وأهدافه استعرض الباحث مفاهيم عنوان البحث لتوضيح المقصود من تلك المفاهيم كما سترد في صلب البحث وكما يلي :

و. الدور المراجع الداخلي : يقصد به المهام الوظيفية الحالية التي يقوم بها المراجع الداخلي أثناء تأديه وظيفته وفقاً لمعايير الممارسة المهنية وفي ظل ما جاء بميثاق المراجعة الداخلية المعتمد من مجلس الإدارة .

ز. المراجع الداخلي : هو ذلك الشخص المؤهل علمياً ومهنياً ويعمل في ظل إرشاد وتوجيهات الإصدارات المهنية سواء كان حاصلًا على زمالة مهنية أو ملتزم بتطبيق معايير الممارسة المهنية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين .

ح. تفعيل مبادئ حوكمة الشركات : يقصد بها لأغراض البحث التطبيق الصحيح لمبادئ حوكمة الشركات .

ط. مبادئ حوكمة الشركات : هي المبادئ الستة التي صدرت عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الدولية والتي تهدف في خلاصتها لحماية كافة الأطراف أصحاب المصالح بالشركات .

ي. آثار ايجابية منعكسة على أداء الشركات : يقصد بها تلك النتائج التي ترغبها الشركات الناجمة من تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والتي تتمثل على سبيل المثال وليس الحصر الإستقرار المالي ، وجذب الإستثمارات وغيرها .

خامساً - أهمية البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تنقسم أهمية إلى نوعين هما :

أ. أهمية علمية : تنبثق الأهمية العلمية كون دور المراجع الداخلي ما زال نقطة بحثية تحتاج المزيد من البحوث العلمية خاصة ان البيئة العربية بصفة خاصة تفتقر للثقافة نحو أهمية دور المراجع الداخلي المؤهل علمياً ومهنياً .

ب. أهمية عملية : تنبع من الأهمية العملية من كون أن للمراجع الداخلي دوراً يضيف قيمة على الشركة خاصة ان هناك تغيرات تطرأ على البيئة وتغيرات تطرأ على السلوك الإنساني والإداري مما يستوجب اجراء ابحاث ميدانية للوقوف على طبيعة

الدور للمراجع الداخلي في ظل التغييرات المستمرة ومن ثم ابداء التوصيات لتحسين هذا الدور وما له من انعكاسات ايجابية على الشركة ككل والمجتمع .

سادساً - مجال البحث :

يتمثل مجال البحث في كيف لدور المراجع الداخلي يفعل مبادئ حوكمة الشركات ومن ثم اثر هذا التفعيل على أداء الشركات ، وبالتالي سيخرج عن مجال البحث دور المراجع الداخلي بإدارة المخاطر ، أيضاً كون البحث يعد من البحوث النظرية التي تقوم على الإستقراء للفقهاء المحاسبية ، فبالنظر فلن يتم صياغة فروض للبحث لإختبارها .

سابعاً - منهج البحث :

ينتهج الباحث المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي ، حيث يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي حال تحليل وتقييم الدراسات السابقة في دور المراجع الداخلي بحوكمة الشركات لتفعيل مبادئها ، كما يعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي حال استنباط النتائج من رحم الفقهاء المحاسبية ذات الصلة بموضوع البحث .

ثامناً - خطة البحث :

إن الهدف من هذا البحث هو كيف يفعل دور المراجع الداخلي مبادئ حوكمة الشركات وأثر تفعيل مبادئ حوكمة الشركات على أداء الشركات . وتحقيقاً لهدف البحث ، فقد تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : دور المراجع الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

المبحث الثاني : حوكمة الشركات وانعكاساتها على أداء الشركات

الخلاصة والنتائج والتوصيات .

المراجع العلمية .

المبحث الأول

دور المراجع الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

تمهيد :

عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل وموضوعي ، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ، فمن خلال هذا التعريف يتضح جلياً أن للمراجع الداخلي دور في تفعيل عمليات حوكمة الشركات من خلال تحسينها ، وبناء على ذلك قام الباحث بهذا المبحث بتناول النقاط التالية :

أولاً - المراجع الداخلي الأداة الفعالة لحوكمة الشركات :

حوكمة الشركات هي أحد النظم الفعالة في تحسين الكفاءة الاقتصادية والتي تعمل على موازنة العلاقات بين مجلس إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى . وحيث أن حوكمة الشركات تمتلك الأدوات لتحقيق أهدافها من ضمنها إدارة المخاطر الشاملة والمراجع الداخلي ، وبناء عليه فالمراجع الداخلي كأداة لحوكمة الشركات يعمل على تقييم وتحسين فاعلية عملية إدارة المخاطر والنظم الرقابية وعمليات الحوكمة بالشركة ، ومن ثم أصبح للمراجع الداخلي دوراً لا يشتمل فقط على المراجعة المستمرة للنظم والرقابة الداخلية لتحديد مدى ملائمتها وكفاءتها وفعاليتها فقط ، بل يشتمل أيضاً على تقديم توكيدات عن فعالية إدارة المخاطر ، وتقديم الاستشارات والدعم إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة تجاه إدارة المخاطر وتحسين عمليات وأنشطة الشركة . الأمر الذي ترتب عليه اتساع نطاق عمل المراجع الداخلي ليشتمل على ممارسات حوكمة الشركات ، وتأسيساً على ذلك استعرض الباحث الدراسات السابقة للوقوف على دور المراجع الداخلي كأداة من أدوات حوكمة الشركات ،

ففي نفس السياق أكدت دراسة (العبادي ، مصطفى ، 2007م) أن دور المراجع الداخلي في إضافة قيمة حقيقية للشركة ، وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نطاق عمل المراجع الداخلي أمتد ليشمل كل من : خدمات التأكيد والاستشارات في مجال فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية ، وإدارة المخاطر التي تواجه الشركة في عملها . وذلك بما يساهم في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات وإضافة القيمة وتحسين عمليات الشركة .

وللتأكيد على دور المراجع الداخلي في تفعيل الحوكمة ، أشارت دراسة (حجازي ، وجدى ، 2008م) أبرزت بأن المراجعة الداخلية أحد عناصر حوكمة منظمات الأعمال لضبط الأداء المالي والإداري وتعظيم قيمة الشركة والحد من المخاطر المالية والتشغيلية التي تحدث عدم توازن في الهياكل المالية لمنظمات الأعمال حال تفاقمها بالإضافة إلى دعم بيئة الرقابة في مواجهة أسباب الفساد المالي ومنع التلاعب .

كما أبرزت دراسة (عيسى ، سمير ، 2008م) بأن هناك علاقة ايجابية بين جودة المراجعة الداخلية وجودة حوكمة الشركات . وأن الحوكمة الفعالة للشركات تقود إلى ضمان دقة التقارير كالتقرير عن إجراءات الرقابة الداخلية والتقرير عن النتائج المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، كما تؤدي أيضاً إلى تخفيض تكلفة رأس المال ، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، مكافحة الفساد ، والحد من هروب رؤوس الأموال للخارج .

هذا وأشارت دراسة (الفرماوى ، وائل ، 2009م) بأن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر وظيفية سلوكية نظراً لأنها تراقب وتقيم السلوك والتصرف الإنساني أنها سلوكية أيضاً لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم هذا السلوك الذى من المحتمل أن ينجم عنه نشأة المخاطر ، ومن هنا فإن نجاح عملية المراجعة لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراجعته فحسب بل يتوقف ذلك على خصائص الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل بكون أن الخروج عن النظم والسياسات يتم من قبل الأفراد العاملين مما تنشأ المخاطر .

كما أشارت دراسة (Morariu Ana et al , 2009) إن خدمة المراجعة وضعت لنفسها هدف المعاينة التاريخية في مجال المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في ظل وجود هدف تقييم الماضي والحاضر والمستقبل للشركة والذي يعد هاما جدا اليوم للمنشآت الإقتصادية والعامّة في رومانيا ، والمراجعة الداخلية تساعد الإدارة من خلال أهدافها من خلال تخطيط المراجعة الداخلية لاكتشاف مخاطر الأعمال والقصور في الرقابة الداخلية وقلة كفاءة إدارة الموارد المادية والمالية والبشرية.

بالإضافة إلى ما سبق ، فقد اصدرت المذكرة الرأي الصادرة في 2009م عن IIA بأن نشاط المراجعة الداخلية يتوافق مع المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية والتي تقدم خدمات استشارية وتعمل على تحسين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة .

كما توصلت دراسة (الشمري ، 2010) إلى أن التفاعل بين آليات الحوكمة الأربعة يدعم فعالية الحوكمة ويشترط إستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي ، كما ان نشاط المراجعة الداخلية يرتبط بكل من عمليات إدارة المخاطر ومراجعة مدى الالتزام واكتشاف الغش مما يعد دعماً لفعالية حوكمة الشركات .

هذا وقد أبرزت نتائج دراسة (Ebaid , Ibrahim EL-Sayed , 2011) إلى أن هناك مستوى ضعيف من التفاعل بين المراجعين الداخليين والخارجيين في مصر هذه النتائج تشير إلى أن المراجعة الداخلية كوظيفة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية في وضعها الحالي تواجه العديد من الصعوبات التي تؤثر سلباً على فعاليتها في مجال حوكمة الشركات .

ولإختبار مدى دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات بالبنوك اليمنية أبرزت دراسة (الوشيلي ، اكرم ، 2012م) أن المراجعين الداخليين مستعدون للقيام بدور أكبر في تعزيز كفاءة وفعالية تطبيق ممارسات الحوكمة حيث يدركون أن الوضع التنظيمي الحالي لوظيفة المراجعة الداخلية يؤثر سلباً على دورهم نتيجة لسيطرة الإدارة التنفيذية ، ويفضلون نقل صلاحيات الاشراف على المراجعة الداخلية إلى لجان المراجعة . كما أظهر المراجعين الداخليين دعماً قوياً لتوسيع مجال وظيفة المراجعة الداخلية لتلعب دوراً رئيسياً في الحوكمة وإدارة المخاطر .

هذا واستعرضت دراسة (Tabara , Neculai & Mihaela Ungureanu , 2012) دور المراجع الداخلي في تحسين نظم حوكمة الشركات ، حيث أبرزت الدراسة أن عمليات إدارة المخاطر والرقابة والمراجعين الداخليين هم جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات وأن خبرات المراجعين الداخليين تمكنهم من الرقابة مما يترتب عليه ضمان سلامة وموثوقية القوائم المالية ، كما أبرزت أن المراجعين الداخليين يؤدون وظائف جوهرية تحسن من نظم الحوكمة ومنها على سبيل المثال : تقييم الأداء التشغيلي ، ضمان كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، مراجعة عملية إعداد التقارير المالية لضمان جودة وسلامة إنتاج معلومات مالية موثوق بها ومفيدة وشفافة لاتخاذ القرارات ذات الصلة ، ضمان المساءلة ، الوقاية واكتشاف وتصحيح الغش

والأخطاء سيما تلك التي تتعلق بالبيانات المالية والتي قد تهدد سلامة وجودة التقارير المالية والمراجعة الداخلية الفعالة تعمل على حماية الأصول من فقدان أو السرقة أو سوء الاستخدام . إن تلك الوظائف تعمل على تحسين نظم الحوكمة وينظر للحوكمة على أنها آلية لرصد الإجراءات والسياسات والقرارات التي تتخذها الإدارة لتحقيق أهداف العمل .

كما أبرزت دراسة (Pinto , Juarez , 2014) بأن المراجعة الداخلية لكي توطد مكانتها كواحدة من دعائم حوكمة الشركات هذا يتم من خلال دعم الإدارة بمعلومات لعملية صنع القرار. إن عملية التحول قد تطورت كثيرا في السنوات الأخيرة بسبب ديناميكية السوق وعلى الأخص بعد الانهيارات التي اساءت إلى سمعة المراجعين المستقلين ولذلك فإن مهام المراجعة الداخلية لضمان التوافق مع القواعد لتجنب التجاوزات و للحد من المزيد من الأخطاء المالية سواء عن قصد أو غير قصد ، فقد أثبتت المراجعة الداخلية انها حليف مهم في الشراكة مع الإدارة ، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تدعيم حوكمة الشركات من خلال توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات ، وخاصة فيما يتعلق بتحديد نقاط القوة والضعف من خلال تقديم تحليل نقدي للعمليات الإنتاجية والإقتصادية لتخصيص مواردها النادرة ، وتدنية مخاطر المنظمة والوقاية من الخسائر، وإضافة قيمة إلى المنظمة، والعمل على الحفاظ على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي بطريقة أو بأخرى تضيف قيمة للمنظمة في الجانب البشري هذا بالإضافة إلى المساهمة في الكفاءة والفعالية والإقتصاد في أداء الشركة واستخدام الموارد .

وبالقارة الهندية الزم قانون الشركات للعام 2013م الشركات الهندية بتعيين مراجعة داخلية ، حيث أجريت دراسة (Bhattacharyya , Asish K , 2015) ، ابرزت نتائجها أن تدعيم دور المراجعين الداخليين يتم من خلال لجنة المراجعة ومجلس الإدارة ، وقد أشارت الدراسة بأن فعالية المراجع الداخلي تعتمد على استقلاليته وتوفير الموارد المخصصة مما يعزز دوره بحوكمة الشركات.

وتأكيدا للدور الفعال للمراجع الداخلي كأداة لحوكمة الشركات ، فقد ساهمت دراسة (Boris , 2016) بالإلقاء الضوء على أهمية دور المراجع الداخلي في تعزيز عمليات الحوكمة من خلال علاقته بالمستفيدين الرئيسيين والمدبرين ولجنة المراجعة ، حيث يقدم المراجع الداخلي المشورة والدعم للمديرين على جميع المستويات والمعلومات المتعلقة بفعالية عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالإضافة إلى الخدمات الهامة الأخرى ، كما أكدت الدراسة بأن أنشطة المراجعة الداخلية تؤثر على جودة حوكمة الشركات حيث يعد المراجع الداخلي عاملاً مهماً في تحقيق الحوكمة الفعالة ويعتبر بمثابة جزء لا يتجزأ من فسيفساء حوكمة الشركات(التناغم بين آليات الحوكمة) "Corporate Governance Mosaic" . وأكدت بأن المراجع الداخلي آلية مراقبة داخلية في نظام حوكمة الشركات له أهمية خاصة خلال دوره الاستشاري وتوفير المعلومات ذات الصلة لهيئات الإدارة ولجنة المراجعة ولا يعتبر المراجع الداخلي غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة أو أداة لتوفير الدعم للشركة لتحقيق أهدافها ، كما يوفر المساعدة والدعم للإدارة في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية .

وعلى نفس الصعيد أكدت معايير المراجعة الداخلية الدولية المفعلة من أول يناير 2017م والصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين على أهمية المراجعة الداخلية ودورها في حوكمة الشركات والمخاطر ، حيث نص المعيار رقم 2100 الخاص بطبيعة العمل إنه يجب أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بالتقييم والإسهام في تحسين كل من مسار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك بإتباع مقارنة نظامية ومنهجية ، كما أن المعيار رقم 2110 الخاص بالحوكمة نص على إنه يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم مسار الحوكمة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينه بما يكفل تحقيق الأهداف التالية : تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة

، ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة داخل الشركة ، إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة داخل الشركة ، وتنسيق الأنشطة بين المجلس والمراجعين الخارجيين والإدارة وتوصيل المعلومات .

وفى نفس السياق وللتأكيد على أن المراجع الداخلي أداة فعالة للحوكمة اشارة دراسة (Sabbar , 2018) بأن المراجع الداخلي أداة فعالة لحوكمة الشركات ويجب أن يكون مستقلا ، حيث هدفت تلك الدراسة على تحديد تأثير جودة المراجعة الداخلية على فعالية حوكمة الشركات في الشركات العراقية المدرجة بالبورصة . وقد أكدت النتائج بأن إستقلالية المراجع الداخلي ولجنة المراجعة هو أمر إيجابي بالنسبة لحوكمة فعالة بالشركات .

وتعليقا على ما سبق ، وحيث أن ادوات حوكمة الشركات تتمثل في أربع أدوات رئيسية هي : مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة ، المراجع الداخلي ، المراجع الخارجي ، لكن الباحث يري أن المراجع الداخلي هو أحد أهم تلك الأدوات فعالية طالما توافرت فيه الخصائص التالية : الكفاءة المهنية ، والموضوعية و الإستقلال التنظيمي بالشركة مما يترتب عليه فعالية حوكمة الشركات ، هذا وسوف يستعرض الباحث في النقاط التالية كيف أن المراجع الداخلي الأداة الفعالة لحوكمة الشركات مما يفعل حوكمة الشركات وكما يلي :

1. أن مجلس الإدارة الأداة الأولى ولجان المراجعة ليس لديهما الخبرة المهنية في المجالات المحاسبية والمالية والرقابية وفي مجال التقييم والتحديث للنظم الادارية مثلما ما يتميز به المراجع الداخلي . مما يعد المراجع الداخلي وسيلة لتوفير المعلومات الملانمة ومصدر للاستشارات تساعد مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وبذلك يضيف المراجع الداخلي لمجلس الإدارة قيمة مضافة مما سيصبغ على مجلس الإدارة ولجان المراجعة صفة الفعالية .

2. أن المراجع الخارجي قد يمتلك ما يمتلكه المراجع الداخلي من مهارات وكفاءة مهنية لكن يظل المراجع الداخلي متفوقا كونه يعمل من داخل الشركة ولديه الخبرة في التعامل مع ادارت الشركة ومطلع على كافة أحداث الشركة وتداعياتها ، ومع ذلك فالمراجع الخارجي دوره محدد في ابداء رأى فنى مهني محايد حول مدى عدالة القيم المالية ، وبالتالي فإن المراجع الخارجي الأداة الثالثة للحوكمة يكون نطاق عمله من مدخل القوائم المالية وليس من مهامه تقييم النظم الإدارية أو إبداء آراء أو استشارات وإن كان في بداية ارتباطه يقيم هيكل الرقابة الداخلية ليحدد اتعابه وفقا لمدى قوة أو ضعف هيكل الرقابة الداخلية لكنه ليس مسنولاً عن تحديث هذا الهيكل أو تطويره بل إنه ببعض الدول والتشريعات تمنع المراجع الخارجي أن يقدم خدمات استشارية بجانب المهنة الأم وهي مراجعة القوائم المالية مما يحد من دور المراجع الخارجي في الحوكمة ، وإن كان المراجع الخارجي قد يعتمد على عمل المراجع الداخلي وفقا لما جاء بإرشاد معيار المراجعة الدولية رقم 610 (مدى الاعتماد على عمل المراجعين الداخليين) ، وبذلك يتضح بأن المراجع الداخلي يظل هو الأداة الفعالة في توفير المعلومات وتقييم النظم الادارية وتقديم الدعم والمشورة بل ان المراجعون الداخليون اكثر كفاءة وفعالية من

المرجعون الخارجيون في تقييم عمليات ادارات المخاطر ، وتقديم التوكيدات والمشورة للإدارة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية كمنع المخالفات والاستخدام غير الفعال للموارد .

وتأسيسا على تحليلنا فيما يتعلق بكون المراجع الداخلي أداة الحوكمة الفعالة يستنتج الباحث أن دور مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالحوكمة أمر لا يمكن تصوره دون وجود مراجع داخلي فعال وعلى الجانب الآخر يجب أن يكون كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة مقومات داعمة لعمل المراجع الداخلي .

ثانيا - المراجع الداخلي ودوره بحوكمة الشركات :

من خلال الاستقراء للفقہ المحاسبي لكل من دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر ودوره في حوكمة الشركات بالإضافة لدور الحوكمة في إدارة المخاطر ، يستنتج الباحث أن دور المراجع الداخلي هو حلقة الوصل بين كل من إدارة المخاطر والحوكمة . وحيث أن المراجع الداخلي هي أداة رقابية بل بؤرة الرقابة ، فبالتالي فإن المراجع الداخلي وإدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة ، وعليه يؤدي المراجع الداخلي دورا محوريا في كل من إدارة المخاطر والحوكمة . وتأسيسا على ذلك يرى الباحث أن هذا الدور متكاملًا من خلال ما يلي :

(أ) - الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي من خلال أبعاد الحوكمة :

1- البعد الإشرافي على المراجع الداخلي يجب أن يكون مستشارا لمجلس الإدارة من خلال إمداد مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة في التوقيت الملائم عن كيفية تحسين إجراءات إدارة المخاطر والتي من المفترض أن تتناغم مع إدارة المخاطر فيما يتعلق بتلك الإجراءات ، وبالتالي يمكن لمجلس الإدارة أن يلعب دوره الإشرافي على أداء الإدارة التنفيذية مما يخفف من المخاطر المحتملة ويدعم مبادئ حوكمة الشركات .

2- البعد الرقابي ، المراجع الداخلي من مهامه التحقق من مراجعة الضبط الداخلي والتحقق عما إذا كانت السياسات والإجراءات يتم تنفيذها ، أيضاً التحقق من الفصل الوظيفي بين المهام ، ومن مهامه تقييم نظم المساءلة ونظم الرقابة وبذلك يؤدي دوراً في البعد الرقابي مما يساهم في إدارة المخاطر ويدعم مبادئ حوكمة الشركات .

3- البعد الأخلاقي ، المراجع الداخلي أداة سلوكية تتحقق وتقيم مدى التزام العاملين بأخلاقيات وممارسات المهنة كما إنه يؤدي دورا من خلال الرقابة بالتعلم على مستوى إدارات الشركة وبذلك فإنه تساهم في تدعيم لائحة السلوك المهني بالشركة مما يحد ويمنع من المخالفات التي ينجم عنها مخاطر وبذلك يدعم مبادئ حوكمة الشركات .

4- البعد الاستراتيجي : المراجع الداخلي أداة تقييميه ، فمن مهامه تقييم الاستراتيجيات التي صاغتها الإدارة العليا .

5- المساءلة : المراجع الداخلي يؤدي دورا هاماً وبما إنه أداة تقييميه ، فإنه يقوم بالإبلاغ عن حالات انتهاك التشريعات والنظم والقوانين واللوائح الموضوعة ومتابعة المساءلة عن المخالفات .

(ب) - الدور الذي يؤديه المراجع الداخلي من خلال مبادئ حوكمة الشركات :

بما أن مبادئ الحوكمة تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق أصحاب المصالح كافة ، فإن هذا الهدف يتوافق مع هدف المراجع الداخلي الناجم من التزام إدارات الشركة بتطبيق الرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والمعايير المهنية ، وبذلك استعرض الباحث دور المراجع الداخلي من خلال مبادئ الحوكمة الستة :

المبدأ الأول - ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :

المراجع الداخلي يؤدي دوره من خلال المساهمة في تطوير هيكل حوكمة الشركات وأن يتحقق من سلامة النظم الموضوعة ومدى توافقها مع المتطلبات القانونية والتشريعية كما يتحقق من توزيع المسؤوليات على الجهات الإشرافية والرقابية بالشركة .

المبدأ الثاني - حقوق المساهمين :

المراجع الداخلي يؤدي دورها من خلال قيامه بمراجعات مالية وإدارية ومراجعات مستنديه ومراجعات مدى التزام والتحقق عما إذا كان هناك تماثل في المعلومات أم لا وإن حقوق الملكية سجلت لأصحابها الحقيقيين كما إنه يتحقق من النظام الأساسي للشركة ويتحقق من كفاية وملائمة الإفصاح عن المعلومات للأطراف أصحاب المصلحة .

المبدأ الثالث - المعاملة المتكافئة للمساهمين :

المراجع الداخلي يؤدي دورا هاما من خلال التحكم في المعلومات الداخلية من حيث تطبيق الرقابة وحيث لا تستغل ويتم الاتجار بها مما يترتب عليه نقل الثروة ، وبالتالي على المراجع الداخلي أن يتحقق من إن المساهمين نالوا حقوقهم من حيث التصويت والمعلومات التي تتعلق بحق التصويت .

المبدأ الرابع - دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات :

حيث أن القانون كفل حقوق أصحاب الشركات وحيث أن إطار ممارسات الحوكمة يتضمن الاعتراف بتلك الحقوق ، فالمراجع الداخلي يتحقق من مدى التزام الشركة بحقوق حملة الأسهم وفي حالة انتهاك تلك الحقوق والتي تمثل مخاطر فعلى المراجع الداخلي التحقق من إجراءات تخفيف تلك المخاطر أو الحد منها وكذلك التحقق من سياسات التعويضات .

المبدأ الخامس - الإفصاح والشفافية :

يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ الحوكمة حيث أنه يتفق مع مبدأ الإفصاح الكامل أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وحيث أن هذا المبدأ انتهاكه يتمخض عنه مخاطر تتمثل في تماثل المعلومات ، وبالتالي فإن المراجع الداخلي يتحقق أن مبدأ الإفصاح الكامل تم مراعاته من قبل الإدارة المالية وبذلك هذا الدور يدعم مبدأ الإفصاح والشفافية .

المبدأ السادس - مسؤوليات مجلس الإدارة :

المراجع الداخلي حلقة الوصل بين جميع الإدارات ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه كلجنة المراجعة وإدارة المخاطر ، وبالتالي فإنه يساعد مجلس الإدارة في إمداده بالمعلومات

المتعلقة بتقييم سياسات وإجراءات المخاطر من حيث تقديم تأكيدات عن عمليات إدارة المخاطر وأن المخاطر قد تم تقييمها بشكل صحيح ، بالإضافة إلى تقديم تقرير عن تقييم المخاطر الرئيسية لمجلس الإدارة أضف إلى ذلك إنه يساهم في صيانة وتطوير إطار إدارة المخاطر وتطوير استراتيجية إدارة المخاطر لأخذ موافقة مجلس الإدارة عليها ، هذا بكونه أداة لتقييم الموازنات السنوية ، كذلك يقدم تقييما عن أداء المدراء التنفيذيين والتحقق من عمليات الاستحواذ وبيع الأصول هذا بالإضافة إلى أنه يتحقق من عدم إساءة استخدام أصول الشركة ، وبذلك فإن المراجع الداخلية يؤدي دورا في تدعيم هذا المبدأ .

المبحث الثاني

حوكمة الشركات وانعكاساتها على أداء الشركات

تمهيد :

كما هو متعارف عليه بأن الشركات بصفة عامة تهدف للاستمرار في أنشطتها مع النمو ، ولتحقيق هذا الهدف تعمل ادارات الشركات خاصة مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين بالإضافة لحكومات الدول المهتمة والبورصات على محاربة كافي ظواهر الفساد المؤسسي حتى تتمكن الشركات من تحقيق أهدافها خاصة بعد بزوغ نظرية الوكالة التي نشأت بسبب التعارض في المصالح من خلال هيكل حوكمة الشركات ذلك الهيكل الذي من أهم ادواته المراجع الداخلي وأن حوكمة الشركات لها اهداف جوهرية تعمل على تحقيقها ، وبناء عليه استعرض الباحث هذا المبحث من خلال النقاط التالية :

أولاً - مفهوم حوكمة الشركات :

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد مفهوم موحد لحوكمة الشركات ولكن هناك العديد من المحاولات والاجتهادات في هذا الشأن ، فقد تعددت الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والتعريف ومحاولة وضع المبادئ القابلة للتطبيق ، لكن المفاهيم الأكثر انتشاراً وقبولاً لحوكمة الشركات ، المفهوم الصادر عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD سنة 2004م على أن حوكمة الشركات " تشمل مجموعة من العلاقات بين الإدارة العليا بالشركة ومجلس الإدارة والملاك والأطراف الأخرى المهتمة بالشركة، لتوفير الهيكل الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ومراقبة أداء الشركة للتأكد من أنه يتم وفقاً لما هو محدد مسبقاً.

وفي دراسة (Miher , Dessalegen and Ashfaq Khan , 2013) عرف الحوكمة عملياً بأنها ممارسات الإدارة الجيدة وإدخال لبعض الآليات للتحقق من تنفيذها وظيفياً وفقاً للمتطلبات الموجودة .

وبناء على ذلك يمكن للباحث تقديم تعريف يتمثل في أن الحوكمة : عبارة عن مجموعة من النظم التي تتضمن سياسات وإجراءات وضوابط أخلاقية مهنية تعمل في مجملها لضبط إيقاع العلاقات التشابكية للأعمال بهدف تحقيق العدالة في المشاركة المؤسسية .

ثانياً - أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات :

تتسم حوكمة الشركات بالأهمية في كل من الإقتصادات المتقدمة والناشئة ، خاصة أن بعض الدول تبنت تضمين مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وتوصي بها كجمهورية مصر العربية لما لها من آثار ايجابية على الأطراف أصحاب المصالح كافة ، هذا ورغم انها ليست إلزامية ببعض الدول إلا انه يوصى بتطبيقها وفقاً لأفضل الممارسات ، وتأسيساً على ذلك استعرض الباحث في تلك الجزئية الدراسات السابقة التي تناولت أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات

وفي هذا السياق كان الهدف من هذه الدراسة (Aljifri Khaled and Mohamed , 2007) التحقق من تأثير لبعض آليات حوكمة الشركات الداخلية بعدما بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً بتطبيق المعايير الدولية لحوكمة الشركات كجزء من اندماجها

مع الإقتصاد العالمي . نتائج هذه الدراسة بينت أن الملكية الحكومية ، ونسبة الديون (مجموع الديون / إجمالي الأصول) ، ونسبة توزيعات الأرباح لها تأثير كبير على أداء الشركة . في حين أن المستثمرين المؤسسيين ، وحجم مجلس الإدارة ، وحجم الشركة (المبيعات) ، ونوع المراجعة أبرزت الدراسة تأثير غير جوهري . كما خلصت الدراسة إلى أن ثلاثة من آليات حوكمة الشركات المستخدمة في هذه الدراسة تكون قوية بما فيه الكفاية للتأثير على أداء الشركة . ومع ذلك ، الأربعة الأخرى تم العثور على آليات لديها تأثير ضعيف على أداء الشركة التي يمكن أن يكون نتيجة للغياب الكبير لبعض جوانب عدم ممارسة الشركات لكل آليات الحوكمة وعدم تنفيذ القواعد .

هذا وقد أجريت دراسة بماليزيا هدفت تلك الدراسة (Che Haat , Mohd Hassan , et al , 2008) إلى دراسة تأثير ممارسات حوكمة الشركات الجيدة على شفافية الشركات وأداء الشركات الماليزية المدرجة بالبورصة . وقد تم إختبار العينات باستخدام طريقة مطابقة العينات وتم استخدام الانحدار الهرمي لإختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والشفافية والأداء . وتشير النتائج إلى أن الإفصاح والتوقيت ليس من العوامل الهامة المساهمة في العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء السوق . كما تشير النتائج إلى أن آليات الحوكمة الداخلية ليست محددات مهمة لأداء الشركات . ومع ذلك ، فإن الحوكمة في أشكال مراقبة الديون والملكية الأجنبية لها تأثير كبير على أداء الشركات . والشفافية (أي الإفصاح عن توقيت التقارير وحسن توقيتها) ليست متغيراً كبيراً في العلاقة بين حوكمة الشركات وأداؤها .

ولمزيد من البحوث أجريت دراسة (Wei Hu , Helen . et al , 2010) مستخدمة نموذج المعادلة الهيكلية لتقييم الآثار المستقلة والمتراطة للحوكمة الداخلية لتعزيز قيمة الشركات في الصين بناءً على مجموعة بيانات لمدة 3 سنوات تغطي 304 من الشركات المدرجة في البورصة في الفترة 2003- 2005 ، وأشارت النتائج بأن تركيز الملكية له تأثير كبير على الحوكمة وتأثير بشكل سلبي على أداء الشركة . علاوة على ذلك ، فإن دور إدارة مجلس الإدارة تم اكتشاف أن المديرين والمجالس الرقابية قد أعاقتهم الملكية المركزة مما يجعلها غير قادرة على تحسين أداء الشركة في الوقت الحاضر .

هذا وبالبيئة العربية أشارت دراسة (صالح ، رضا ، 2010م) أن حوكمة الشركات تساعد علي خفض المخاطر في الشركة ، كما تساعد علي تنشيط تداول أسهم الشركات في الأسواق المالية ، ورفع قيمة هذه الأسهم .

كما وقد إستهدفت دراسة (Jerab , Daoud , 2011) استكشاف تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على أداء الشركة . وأظهرت النتائج أن آليات حوكمة الشركات الداخلية الممثلة في هيكل الملكية ، مجلس الإدارة ، مكافآت الإدارة ، الرقابة الداخلية والمراجعة والشفافية والإفصاح لهم تأثير كبير على أداء الشركات كالتأثير على الجدوى المالية ، ونمو الشركات ، والفعالية ، والكفاءة ، والحد من المخاطر من خلال آليات حوكمة الشركات الداخلية .

وللتأكيد على تأثير ممارسات الحوكمة لما لها من آثاراً على تكلفة رأس المال ، فقد هدفت دراسة (Mazzotta , Romildo and Stefania Veltri , 2012) فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وتكلفة رأس المال ولقد تم الاعتماد على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية الإيطالية ، فقد توصلت النتائج إلى دليل بأن مجموعة الخصائص المختارة والمتداخلة في مؤشر حوكمة الشركات لديها علاقة ارتباطات عكسية مع تكلفة رأس المال مع ثبات عوامل الخطر .

بينما قامت دراسة (Sheikh , Nadeem Ahmed ; et al , 2013) بالبحث عما إذا كانت السمات الداخلية لحوكمة الشركات بباكستان ، مثل حجم مجلس الإدارة ، والمديرين المستقلين ، وثنائية المديرين التنفيذيين ، والملكية الإدارية ، وتركيز الملكية ، وتشير النتائج التجريبية إلى أن حجم المجلس مرتبط بشكل إيجابي بأداء الشركة . أيضاً تبين أن آليات الحوكمة الداخلية لها تأثيرات مادية على أداء الشركة .

وللتحقق تم إجراء دراسة مقارنة بين عينة من الشركات بينتين متشابهتين من حيث الثقافة والجوار أجريت دراسة (Sadiq , Shahid ; et al , 2016) لتحليل كيفية تأثير ممارسات حوكمة الشركات على إدارة رأس المال العامل للشركات غير المالية في أسواق الأسهم الناشئة في باكستان والمدرجة ببورصة الأوراق المالية بباكستان وتلك الشركات المدرجة ببورصة الهند للأوراق المالية ، وخلصت النتائج إلى أن ممارسات حوكمة الشركات لها تأثير كبير على مكونات إدارة رأس المال العامل وتتأثر المكونات الرئيسية لقرارات رأس المال العامل ومنها : دورة دوران النقدية ، نسبة التداول ، والحسابات الدائنة ، والحسابات المدينة بممارسات حوكمة الشركات في باكستان والهند .

في حين استهدفت دراسة (Saiful , Husaini , 2017) تأثير حوكمة الشركات وإدارة مخاطر الشركات على قيمة الشركة . وبينت أن آليات حوكمة الشركات تهدف إلى أن مراقبة سلوك المدراء في أعمالهم مفيدة للشركات ، كما بينت أن تنفيذ الحوكمة الجيدة للشركات بشكل عام من شأنه تعزيز أداء أو قيمة الشركة . كما ألفت بالضوء على العلاقة الإيجابية بين المجلس المستقل وقيمة الشركة . علاوة على ذلك ، فإن حجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على قيمة الشركة ، وهذا يعني ضمناً أنه كلما زاد عدد المدراء زادت فعالية الإشراف على الشركة بحيث تزيد قيمة الشركة . وهذا يشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة المديرين المستقلين في مجلس إدارة الشركة كلما كانت قيمة الشركة أفضل .

وتأكيداً للآثار الإيجابية من تطبيق ممارسات حوكمة الشركات على أداء الشركات ، فقد هدفت دراسة (Amina , Buallay ; et al , 2017) قياس تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة في البورصة السعودية من خلال دراسة قياس الحوكمة على الأداء التشغيلي والمالي والسوقي في الشركات السعودية المدرجة . وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى الحوكمة بلغ 61.4% في سوق الأسهم السعودية التي تعتبر عالية مقارنة بالدراسات السابقة . أيضاً أشارت النتائج إلى أنه لا يوجد تأثير كبير على تبني حوكمة الشركات على الأداء التشغيلي والمالي للشركة في الشركات المدرجة في البورصة السعودية . باختبار نموذج Q في Tobin . كما أظهرت نتائج معدل العائد الأصول (ROA) أنه لا يوجد تأثير كبير على تبني حوكمة الشركات على الأداء التشغيلي للشركة في الشركات المدرجة في البورصة السعودية . أيضاً أظهرت نتائج معدل العائد على حقوق الملكية أنه لا يوجد تأثير كبير على تبني حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركة في الشركات المدرجة في البورصة السعودية . بينما النتائج لنموذج TQ كانت جوهرية مع وجود ثلاثة من أكبر المساهمين وحجم مجلس الإدارة وغير جوهرية مع المتغيرات الأخرى . وبعد إختبار تأثير المتغيرات الحاكمة على أداء الشركة في السوق وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية لكن غير جوهرية مع عمر الشركة ، وعلاقة سلبية وغير جوهرية مع حجم المجلس ، وعلاقة جوهرية مع BIG 4 ، وسلبية وغير جوهرية مع حجم الشركة . بالنسبة لنوع القطاع يبدو أن هناك علاقة إيجابية مع أداء السوق (Tobin's Q)

باستثناء ثلاثة قطاعات هي الاستثمار المتعدد والاستثمار الصناعي والإعلام والنشر وجدت أن لها علاقة سلبية .

هذا وقد كان الغرض من دراسة (Bhatt , Padmanabha and R. Rathish , 2017) دراسة تأثير القانون المالي لحوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة في ماليزيا . وتشير نظرية الوكالة ونظريات الاعتماد على الموارد Resource Dependency Theories إلى أن الشركات ذات الحوكمة القوية للشركات تتفوق على الشركات ذات الحوكمة الضعيفة من حيث أدائها المالي والتشغيلي .

هذا وقد فحصت دراسة (Solomon , Fadun , 2017) أثر تأثير حوكمة الشركات كأداة لإدارة المخاطر لتعزيز أداء المنظمات وحماية مصلحة أصحاب المصلحة ، وكشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة والمديرين المستقلين ومتغيرات الأداء ، ولكن تبين ان هناك علاقة سلبية بين ملكية المدير التنفيذي ومتغيرات الأداء . كما أظهرت النتائج أن عدد المديرين لا يرتبط بشكل إيجابي بالأداء من حيث العائد على الأصول ، ايضاً كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين حجم المجلس والأداء من حيث العائد على حقوق المساهمين . واخيراً كشفت النتائج أن تبني ممارسات حوكمة الشركات السليمة من قبل الشركات المدرجة يمكن أن يحسن من أدائها .

وباندونيسيا قامت دراسة (Juwita , Rakhmini , 2018) بقياس حوكمة الشركات الجيدة باستخدام مؤشرات تحديد أولويات حقوق المساهمين من قبل الإدارة ، والتكوين غير المهيمن لمجلس الإدارة ، ووجود مدراء مستقلين ، ولجنة مراجعة عالية النزاهة ، وعدم التدخل من قبل المساهمين ، والبيانات المالية الموثوقة . وخلصت إلى عدة استنتاجات لعل من أهمها : تؤثر حوكمة الشركات الجيدة إيجابياً على قيمة الشركة ، ايضاً تؤثر الملكية العائلية تأثيراً إيجابياً على قيمة الشركة ، وفي اقصى الشرق من أندونيسيا ، أجريت دراسة (Li , Liu , et al , 2018) بالصين الشعبية لدراسة العلاقة بين أداء الشركة ومنافسة سوق المنتجات ، ثم دراسة تأثير التخفيف من حوكمة الشركات و / أو ملكية الدولة في الارتباط بين ومنافسة سوق المنتجات "Product Market Competition" وأداء الشركة باستخدام القائمة الصينية الشركات . النتائج أظهرت أن ممارسات حوكمة الشركات الجيدة تعمل على تخفيف التأثير السلبي لارتفاع منافسة سوق المنتجات على أداء الشركة . وخلصت بأن أداء الشركات يزداد بالشركات التي لديها ممارسات حوكمة جيدة مقارنة بالشركات التي تتصف بممارسات الحوكمة فيها بالضعف .

بعد الاستقراء للدراسات السابقة ، يري الباحث أن حوكمة الشركات تهتم بالآليات المستخدمة لحماية حقوق المساهمين ، وقد نشأت حوكمة الشركات نتيجة مشاكل الوكالة . وتعتبر حوكمة الشركات موضوعاً ذو أهمية عالمية للباحثين والممارسين والهيئات الإدارية وللشركات . وحتى ذلك الحين ، استحوذت على اهتمام مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة مثل صانعي السياسات والمساهمين والشركات . وتأسيساً على ما تقدم يمكن للباحث استعراض الفوائد والآثار من تطبيق حوكمة الشركات الجيدة من ثنايا الفقه المحاسبي وكما يلي :

أ. المحافظة والحماية لحقوق الأطراف أصحاب المصالح ، وتحمي الشركات من المخاطر المحتملة خاصة ان من دواتها كل من إدارة المخاطر والمراجع الداخلي اللذان يعملان في تناغم من أجل درء أو التخفيف من المخاطر المحتملة بل والعمل على تحويلها حسب أنواع المخاطر وآليات التعامل معها .

- ب. الحد من إدارة الأرباح ومنع المتاجرة بالمعلومات الداخلية التي تسيطر عليها الإدارة مما يحد من عدم تماثل المعلومات وبما يقود إلى معاملة متساوية في الحصول على المعلومات المحاسبية . وتنشيط سوق رأس المال .
- ج. ضمان حرية دور أصحاب المصالح وتطبيقاً عملياً لنظرية الوكالة .
- د. محاربة الفساد المالي والإداري والأخلاقي والمحاسبي مما يتمخض عنه تدفق رؤوس الأموال المحلية والدولية وتشجيع جذب الاستثمار مما يتمخض عنه تخفيض تكلفة رأس المال مما يقود للمنافسة في الأسواق .
- هـ. تطبيق نظام المساءلة بالشركات مما يحد من النزعة الاستغلالية للإدارة ، تحقيق الفعالية ومن ثم رفع الكفاءة الإقتصادية للشركات .

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً - الخلاصة :

استهدف البحث بصفة أساسية الوقوف على دور المراجع الداخلي بحوكمة الشركات لتفعيل مبادئ الحوكمة مما ينعكس إيجابياً على أداء الشركات انتهج الباحث المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي ، وقد تم تقسيم البحث لمبحثين تناول المبحث الأول دور المراجع الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال المهام الإشرافية والرقابية حيث يقوم المراجع الداخلي بتحليل وتقييم الأنشطة الداخلية التي تقوم بها الشركة مع رفع التوصيات اللازمة لتحسين الضوابط الرقابية ومن ثم الحد من الممارسات المحاسبية الاحتياالية وزيادة كفاءة الأداء . كما أن خبرات المراجع الداخلي تمكنه تقديم المشورة والمقترحات لمجلس الإدارة مما يساهم في تفعيل وتحسين ممارسات حوكمة الشركات . بالإضافة إلى أن الباحث قام بالربط بين دور المراجع الداخلي وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات ومن خلال أبعادها كونه أداة الحوكمة وبؤرة لرقابة . بينما تناول المبحث الثاني حوكمة الشركات وانعكاساتها على أداء الشركات حيث تبين أن آليات حوكمة الشركات تهدف إلى أن مراقبة سلوك المدراء في أعمالهم مفيدة للشركات ، الحفاظ على استمرارية الشركة ، وجذب الإستثمارات ... الخ ، كما بينت أن تنفيذ الحوكمة الجيدة للشركات بشكل عام من شأنه تعزيز أداء أو قيمة الشركة .

ثانياً - النتائج :

أبرزت نتائج الدراسة النظرية عدة نتائج لعل من أهمها :

4. المراجع الداخلي تقديمه لخدمات التأكيد والاستشارات في مجال فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية يحد وتقلل من الأخطاء والاختلاسات والإهدار وسوء الاستخدام ، مما يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات .
 5. المراجع الداخلي يهتم بالتحقق من التزام الإدارة المالية بتطبيق المبادئ المحاسبية ومنها مبدأ الإفصاح الكامل والذي يعد من اهتمامات حوكمة الشركات من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية مما يتمخض عنه تدنية مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومخاطر الإتجار بالمعلومات المحاسبية .
 6. وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر وظيفية سلوكية نظراً لأنها تراقب وتقيم السلوك والتصرف الإنساني مما يحد من التصرفات غير المقبولة خاصة ان من يطبق الرقابة هم الأفراد المحكومين بمدى الإلتزام بالسلوك القويم .
 7. المراجعين الداخليين يؤدون وظائف جوهرية لتحسين نظم الحوكمة كتقييم الأداء التشغيلي ، ومراجعة عملية إعداد التقارير المالية لضمان جودة وسلامة إنتاج معلومات مالية موثوق بها ومفيدة وشفافة لاتخاذ القرارات ذات الصلة ، ضمان المساءلة ، الوقاية واكتشاف وتصحيح الغش والأخطاء إن تلك الوظائف تعمل على تحسين نظم الحوكمة .
 8. أن تفعيل مبادئ الحوكمة يقود بتأثير للحوكمة على أداء الشركات حيث ان اهم الآثار الإيجابية لانعكاس ذلك على أداء الشركات يتمثل فيما يلي :
- و. المحافظة والحماية لحقوق الأطراف أصحاب المصالح .

- ز. تحمي الشركات من المخاطر المحتملة خاصة ان من ادواتها كل من إدارة المخاطر والمراجع الداخلي اللذان يعملان في تناغم من أجل درء أو التخفيف من المخاطر المحتملة بل والعمل على تحويلها حسب أنواع المخاطر وآليات التعامل معها .
- ح. الحد من إدارة الأرباح ومنع المتاجرة بالمعلومات الداخلية التي تسيطر عليها الإدارة مما يحد من عدم تماثل المعلومات وبما يقود إلى معاملة متساوية في الحصول على المعلومات المحاسبية .
- ط. تنشيط سوق رأس المال .
- ي. ضمان حرية دور أصحاب المصالح وتطبيقاً عملياً لنظرية الوكالة .
- ك. محاربة الفساد المالي والإداري والأخلاقي والمحاسبي مما يتمخض عنه تدفق رؤوس الأموال المحلية والدولية وتشجيع جذب الاستثمار مما يتمخض عنه تخفيض تكلفة رأس المال مما يقود للمنافسة في الأسواق
- ل. منع تعرض الشركات للكوارث والمخاطر .
- م. تطبيق نظام المساءلة بالشركات مما يحد من النزعة الاستغلالية للإدارة .
- ن. تحقيق الفعالية ومن ثم رفع الكفاءة الاقتصادية للشركات .

ثالثاً - التوصيات :

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها يري الباحث :

- أ. ضرورة الزام الشركات المقيدة بالبورصات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وان تفعل وتدعم المراجعة الداخلية .
- ب. نشر ثقافة الوعي المؤسسي بأهمية حوكمة الشركات ومبادئها والهدف منها .
- ج. اعداد مقاييس اداء مالية وغير مالية كبطاقة الأداء المتوازن لقياس اثر فعالية حوكمة الشركات على اداء الشركات خاصة الأداء غير المالي .

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

أ- الدوريات :

1. العبادي ، مصطفى راشد ، " دور المراجع الداخلي في إضافة القيمة وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات دراسة اختبارية على شركات المساهمة المصرية والسعودية " ، *الدراسات والبحوث التجارية* ، كلية التجارة - بنها ، السنة السابعة والعشرون - العدد الأول ، 2007 ، ص ص : 105-159 .
2. الشمري ، عيد بن حامد ، " إطار مقترح للمراجعة الداخلية وأثرها على فاعلية حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية " ، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* ، 2010 ، ص ص : 1-21.
3. الوشيلي ، أكرم محمد ، " المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية " ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل* ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، 2012 ، ص ص : 709-776
4. حجازي ، وجدي بن حامد ، " المؤشرات المقترحة لتفعيل دور المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة في منظمات الأعمال المصرية - دراسة نظرية ميدانية " ، *مجلة الدراسات التجارية والإدارية* - كلية التجارة جامعة الإسكندرية - فرع دمنهور ، العدد الرابع ، أكتوبر 2008 ، ص ص 1-48
5. سوليفان ، جون د ، "الدليل السابع : البوصلة الأخلاقية للشركات ، أدوات مكافحة الفساد ، قيم ومبادئ الأعمال ، وآداب المهنة وحوكمة الشركات " ، *المنتدى العالمي لحوكمة الشركات - الدليل السابع* ، 2009 ، ص ص : 1-68
6. عيسى ، سمير كامل محمد ، " العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات - مع دراسة تطبيقية " ، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية* ، العدد 1 ، المجلد 45 ، يناير 2008 ، ص ص : 49-89
7. صالح ، رضا إبراهيم ، " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية " ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل* ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد الثاني - العدد الثاني ، 2010 ، ص ص : 381-432.
8. متولى ، أحمد زكى حسين ، " دور تقارير التآلفات الرقابية في تطوير هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي للحد من ممارسات المحاسبة الاحتياكية - دراسة ميدانية " ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا* ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، 2010 ، ص ص : 539-598 .

ب - أخرى :

1. الفرماوى ، وائل ، " إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في ضوء معايير المراجعة الدولية - دراسة ميدانية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس - قسم المحاسبة ، 2012م .
2. سامى ، محمد راضي ، " موسوعة المراجعة المتقدمة " ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، 2010 ، ص 430-432 .
3. مركز المشروعات الدولية الخاصة " مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بشأن حوكمة الشركات " ، 2004 ، ص ص : 1-58 متاح على موقع : www.cipe-egypt.org
4. مبادئ حوكمة الشركات النسخة العربية متاحة على الرابط : www.oecd-ilibrary.org

A: Periodicals :

1. Aljifri Khaled and Mohamed Moustafa , " The Impact of Corporate Governance Mechanisms on the Performance of UAE Firms : An Empirical Analysis " , *Journal of Economic & Administrative Sciences* , Vol. 23 , No. 2, December 2007 , pp : 71-93
2. Amina , Buallay ; et al , " Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Saudi Arabia " , *Australasian Accounting Business & Finance Journal* , Vol . 11, Iss. 1 , 2017 , pp : 78-98.
3. Bhattacharyya , Asish K , " Internal Audit: Its Role In Corporate Governance " , June 2015, pp : 1-14 , *Available at : www.ssrn.com*
4. Boris , Tusek and Ivana, Barisic , " Internal Audit Activities as a Support to Governance Processes " , International OFEL Conference on Governance Management and Entrepreneurship , Apr 2016 , pp : 168-183 , *Available at : www.proquest.com*
5. Bhatt , Padmanabha and R. Rathish Bhatt , " Corporate governance and firm performance in Malaysia " , *Corporate Governance* , Vol . 17, Iss . 5, 2017 , pp : 896-912.
6. Che Haat , Mohd Hassan . et al , " Corporate governance, transparency and performance of Malaysian companies " , *Managerial Auditing Journal* , Vol. 23 , No. 8 , 2008 , pp : 744-778
7. Chalhoub , Michel Soto , " Relation between Dimension of Corporate Governance and Corporate Performance : An Empirical Study among Banks in the Lebanon " , *International Journal of Management* , Vol.26,No.3 , December , 2009 , pp : 476-488
8. Chan , Alex W. H and Hoi Yan Cheung , " Cultural Dimensions, Ethical Sensitivity, and Corporate Governance " , *Journal of Business Ethics* , Sep 2012 , pp.45-59
9. Ebaid , Ibrahim EL-Sayed , "Corporate Governance Practices And Auditor's Client Acceptance Decision - Empirical Evidence From Egypt" , (Vol.11, No.2, 2011) , PP.171-183, *Available at : www.proquest.com*
10. International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing , 2017 , pp : 1-25 , *Available https://global.theiia.org*
11. Jerab , Daoud , " The Effect of Internal Corporate Governance Mechanisms on Corporate Performance " , May . 2011 , pp : 1-16 , *Available at : https://www.ssrn.com*

12. Juwita , Rakhmini , " The Effect of Corporate Governance and Family Ownership on Firm Value " , *Review of Integrative Business and Economics Research* , Vol. 8, Supplementary Issue 1 , 2018 , pp : 168-178
13. Li , Liu . et al ; " Product market competition, state-ownership, corporate governance and firm performance " , *Asian Review of Accounting* , Vol. 26 , Iss. 1 , 2018 , pp : 62-83.
14. Morariu , Ana , et al m " Internal Audit And Corporate Governance, An Added Value For Entities' Management " , 2009 , pp : 290-295, *Available at : www.proquest.com*
15. Mazzotta , Romilda and Stefania Veltri , " The relationship between corporate governance and the cost of equity capital. Evidence from the Italian stock exchange " , *Journal of Management & Governance* , September 2012 , pp : 419-447
16. Mihret , Dessalegn Getie and Ashfaq Ahmad Khan , " The Role Of Internal Auditing in risk Management " , July , 2013 , pp : 1-17 , *Available at : www.proquest.com*
17. Pinto , Juarez , " Role of internal audit in managerial practice in organizations " , *African Journal of Business Management* , Vol.8 , No.2 , January . 2014 , pp : 68-79, *Available at : www.proques.com*
18. Sheikh , Nadeem Ahmed ; et al , " The impact of internal attributes of corporate governance on firm performance" , *International Journal of Commerce and Management* , Vol. 23 , Iss. 1 , 2013 , pp : 38-55.
19. Sadiq , Shahid ; et al , " The Influence of Corporate Governance Practices on Efficiency of Working Capital Management: Evidence from Leading Emerging Stock Markets of South Asia " , *International Journal of Business & Management* , Vol . 11 , Iss . 1, Jun 2016 , pp : 85 – 111
20. Saiful , Husaini , " Enterprise Risk Management, Corporate Governance and Firm Value: Empirical Evidence from Indonesian Public Listed Companies " , *International Journal of Advances in Management and Economics* , Vol. 6 , Iss . 6 , Nov.-Dec. 2017 , pp : 16-23
21. Solomon , Fadun , " Corporate governance, a risk management tool for enhancing organizational performance: Study of Nigeria Stock Exchange (NSE) listed companies " , *International Journal of Finance & Banking Studies* , Vol. 6 , Iss . 4, 2017 , pp : 12-27.

22. The institute of internal Auditors , " IIA Position Paper : The role of internal auditing in Enterprise – Wide Risk Management " Issued : Jan 2009, pp : 1-8 , ***Available at : www.thiia.org***
23. Tabara , Necula and Mihaela Ungureanu , " Internal Audit And Its Role In Improving Corporate Governance System " , ***Annals Universities Apulensis Series Oeconomica*** , Vlo.14 , 2012, pp : 139-145
24. Wei Hu , Helen . et al , " Internal governance mechanisms and firm performance in China " , ***Asia Pacific Journal of Management*** , Vol. 27 , Iss . 4 , Dec 2010 , pp : 727-749